قال هذه فرس باشارة المؤنث **قوله** نحو الضاحك الخ وكما يقال جالس السفينة
تحرك وكل متحرك ينتقل من مكانه فجالس السفينة ينتقل من مكانه
وهو متحرك بالعرض والا لما صدق ان كل متحرك ينتقل من مكانه **قوله**
وجعل النتيجة الخ عبارة دقائق الافكار للابهري وفساد المادة ايضا
من وجهين احدهما ان تكون المقدمة نفس المطلوب بسبب تبديل الفاظ
مرادفة كقولنا كل انسان بشر وكل بشر متفكر فكل انسان متفكر
ويسمى ذلك مصادرة على المطلوب لانه يقال انك حكمت بان قولنا زيد
انسان وكل انسان زيد والمذكور هاهنا من هذا القبيل ايضا فلا يكون
منتجا الا انا نقول نحن لا نذهب في هذا الموضع الى ان التركيب غير منتج
بل نحكم فيه انه غلط من حيث انه جعل موجبا لاستعلام المطلوب
المجهول فان من جهل حمل المتفكر على الانسان فقد جهل حمله
على البشر فايراد قولنا كل بشر ليعلم بسببه ان كل انسان متفكر
غلط انتهى المقصود منه وبه يعلم ما في قول الشارح مع ان فيه
مصادرة على المطلوب الموهم ان ذلك يوجبه الخ للخطأ فتدبر
قوله ان يكون سببا لخروجه كذا عبر لكثرة هذا التقدير ويكفي بيان
متعلق الجار والمجرور بتقدير يكون فقط واما تقدير ان فيما تقدم في قول
اما ان يكون من جهة اللفظ فلاجل اما **قوله** كان لا يكون الموضوع
داخلا في المحمول بان يكون الموضوع اعم من المحمول **قوله** الا نسبت
بكلامه اولا نتعلق باللام كقوله اولا لخروجه **قوله** ولا يخفى ان هذا
يعني الخ ان كان مراده الاعتراض على المص فيدفع بان اعتنا الاخير
عن الاول لا لاعتراض عليه **قوله** الواو للاستئناف الاظهر
انها زائدة لان واو الاستئناف الداخلة على مضارع مرفوع حقه
النصب او الجزم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما بيناه في حواشي
الالفية **قوله** ولا يخفى ما في تعليله لان تذكره الخطأ لا يقتضي عدم الاحتياج
الى الالة **قوله** لحصول الغرض به اي هو كما يعصم عن الخطأ في غيره يعصم
عن الخطأ في نفسه واعلم ان التحقيق القول ان المنطق بمعنى القواعد
الكلية لا يفتقر الى الالة وبمعنى القواعد الجزئية تفتقر الى الالة هي القواعد
الكلية وان القواعد الكلية مما لا تقبل الخطأ اصلا اما التصورات
فلانها مما لا يقبل الخطأ على ما مر واما التصديقات فلان المدار على البرهان

ومقدماته

ومقدماته يقينية **فصل قوله** خلافا للقاضي وامام الحرمين كذا في
جمع الجوامع لكن قال المص في شرحه ان اطلاقه النقل عنهما ليس بجيد
لان الامدي حكى عن القاضي القولين وقال الامام في المدارك ونحن نقطع
بنفيها **قوله** وسموها بالحال ظاهره انحصار الواسطة في الحال وعليه جرى
في المواقف وقال المحقق الطوسي في تلخيص المحصل وينبغي ان يعلم
ان القائلين بان المعدوم شيء يفرقون بين الموجود والثابت وبين المعدوم
والمنفي ويقولون كل موجود ثابت ولا ينعكس ويثبتون واسطة
بين الموجود والمعدوم ولا يجوزون بين الثابت والمنفي واسطة ولا يقولون
للممتنع معدوم بل يقولون انه منفي انتهى وقال في موضع اخر انهم
يقولون ان الوجود اخص من الثبوت والموجود كل ذات له صفة الوجود
والصفة لا يكون لها ذات لا جرم لا يكون موجودة ولا معدومة ومن
هنا ذهبوا الى القول بالواسطة وعندهم الممتنع ليس بموجود
ولا معدوم انتهى وهذا صريح في ان الممتنع مادة افتراق مطلق الواسطة
عن الحال عندهم وقد ذكر نحو ذلك في حواشي شرح ام البراهين ما ينبغي
الرجوع اليه **قوله** وهو الاصح عند متاخري المتكلمين الخ استدل
الاشعري قدس سره على عدم زيادته على الماهية بانه لو كان
زيدا عليها عارضا لها كانت الماهية من حيث هي غير موجودة
اي كانت في مرتبة معروضتها للوجود خالية عن الوجود فكانت
معدومة اي كانت في المرتبة المذكورة موصوفة بالعدم لاستحالة
ارتفاع النقيضين فيلزم اتصاف المعدوم بالوجود وانه تناقض
واجاب السيد بان الماهية من حيث هي لا موجودة ولا معدومة
بمعنى انها ليست عين الوجود والعدم وانه ليس شيء منهما
داخلا فيها بل كل واحد منهما زائدا عليها فاذا اعتبر معها الوجود
كانت موجودة واذا اعتبر معها العدم كانت معدومة وان لم يعتبر
معها شيء منهما لم يكن ان يحكم عليها بانها موجودة او معدومة
ولا يعني به ان الماهية منفكة عنهما معا حتى يلزم الواسطة
وقال ابن كمال باشا انه لا يجدي نفعا في دفع ما قاله الاشعري وانما
الذي ينفع في دفعه ان الممكن وهو ما لا يقتضي ذاته ان يكون موجودا
اولا ان يكون معدوما لما كان صالحا لان يتوارد عليه الوجود والعدم

Copyright © King Saud University